المحاضرة الأولى: "مقدمة وتعريف للنظام الاقتصادى"

❖ المقـدمة:

فإن للاقتصاد دوراً مهماً في استقرار الأمم والمجتمعات، ومستوى دخولها ومعيشتها، والناظر إلى خريطة العالم الجغرافية يجد أنه يوجد فيه أنظمة اقتصادية مختلفة كالنظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق كما يسميه البعض، والنظام الشيوعي الماركسي قبل انهياره.

وهي كلها أنظمة اقتصادية من اجتهاد البشر، قابلة للتغيير والتعديل بل والزوال كما عليه الاشتراكية اليوم، بخلاف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أصوله ومبادئه من الدين الإسلامي الذي هو العاصم الوحيد لأمتنا عندما تتمسك به من التردي في هاوية النظم الاقتصادية الهدامة.

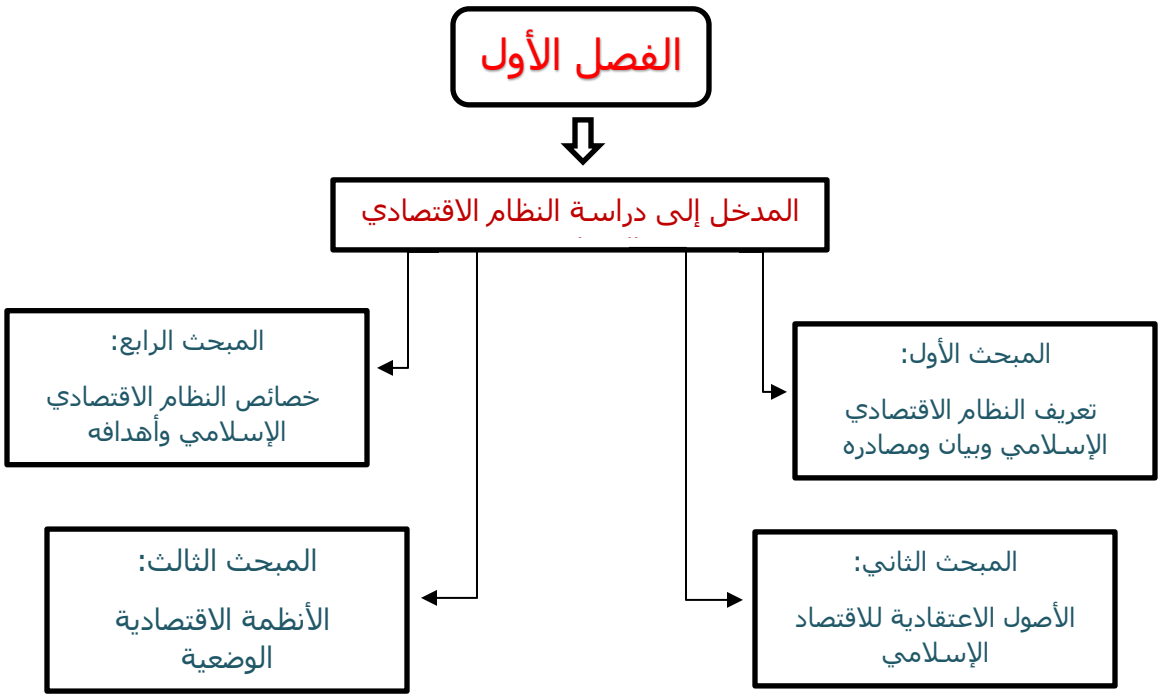

- ❖ **الفصل الأول: المدخل إلى دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي.**
- ❖ **المبحث الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي.**
  - **تعريف النظام الاقتصادى الإسلامي:**

❖ **أولاً: مفهوم الاقتصاد في اللغة والاصطلاح الشرعي:**

- **الاقتصاد لغة هو: التوسط والاعتدال واستقامة الطريق** قال تعالى: (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ) [لقمان :19] وهذا المعنى " **أي التوسط في الأشياء والاعتدال فيها** " **هو مضمون علم الاقتصاد وجوهره، والهدف الذى يقصد إليه**، وهو ما نصت عليه الآيات القرآنية في العديد من المواضع. كقوله تعالى: (وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) [الأعراف: 31].

❖ **ثانياً: تعريف النظام الاقتصادى الإسلامي:**

- تطلق كلمة (**النظام**) ويُقصد بها: **مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم جانباً معيناً من جوانب الحياة الإنسانية ويصطلح المجتمع على وجوب احترامها وتنفيذها**.
- ونظراً لأن الجانب الاقتصادي من الحياة يهم جميع شرائح المجتمع فقد تولت الشرائع السماوية بيانه وتنظيمه، كما أن المجتمعات البشرية قد تعارفت على بعض المفاهيم والعادات التي يقصد بها تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات المالية.

- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:**

ويختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي نظر إليه المعرِّف فقد يعرفه بالنظر إلى أصوله التي يقوم عليها ومن ذلك تعريفه بأنه " مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادى الذى نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر " وقد يُعرَّف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك تعريفه بأنه: " العلم الذى يوجه النشاط الاقتصادى وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه ".

- ولعل الأنسب في تعريف النظام الاقتصادى الإسلامي أن يُعرَّف بحسب حقيقته وجوهره ونستطيع تعريفه بناءاً على هذا الاتجاه بأنه: مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه.

- شرح التعريف:

مجموعة الأحكام: الحكم الشرعي هو ما نص عليه الشارع مما يتعلق بأحكام المكلفين على وجه **الطلب والتخيير** (الأحكام التكليفية الخمسة وهي **الوجوب** و**الندب** و**الحرمة** و**الكراهة** و**الإباحة**) أو الوضع (كالصحة والفساد أو جعل الشيء شرطاً لشيء آخر أو سبباً له أو مانعاً منه).

❖ **ثالثاً: العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والعلوم المشابهة:**

أ) - العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وفقه المعاملات:

فقه المعاملات هو أحد فروع علم الفقه، ويُقصد بعلم الفقه " العلم الذي يهتم بدراسة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية " ويشمل ذلك أحكام العبادات (فقه العبادات وهي: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج) وأحكام المعاملات المالية (فقه المعاملات المالية) وأحكام النكاح والطلاق (فقه الأسرة) وأحكام الجنايات والحدود وأحكام القضاء والإثبات.

والنظام الاقتصادي الإسلامي له صلة وثيقة بعلم الفقه وخاصة الزكاة في فقه العبادات، والنفقات والفرائض في فقه الأسرة، وسائر أبواب فقه المعاملات المالية، والتي تشمل العقود والتصرفات المالية كعقد البيع والإجارة والقرض والرهن والكفالة والحوالة والعارية والوديعة واللقطة والشركة والصلح والسبق والهبة والوقف والوصية وغيرها من العقود والتصرفات المالية.

- ولكن هذا الارتباط لا يصل إلى حد الاندماج حيث إن لكل علم موضوعه المستقل عن الآخر، ومن الفروق بين النظام الاقتصادي وفقه المعاملات ما يلي:

1- **النظام الاقتصادي الإسلامي أعم وأشمل من فقه المعاملات المالية** حيث إنه يقوم عليه وعلى غيره من أبواب الفقه كالزكاة والنفقات والفرائض والنظام المالي للدولة إضافة إلى الجانب العقدي – مكانة المال والنظرة إليه –أما **فقه المعاملات** فهو خاص ببحث المعاملات المالية بين الأفراد والمجتمعات والدول.

2- أن **النظام الاقتصادي** يدرس النظريات العامة المرتبطة بالمال والعلاقات المالية كالملكية بقسميها العامة والخاصة، والحرية الاقتصادية وضوابط تقييدها والتكافل المالي الاجتماعي، ومنهج الإسلام في الإنتاج، والاستهلاك والتوزيع والتداول.
أما **فقه المعاملات** فيدرس فيه الأحكام الشرعية العملية في التعامل المالي بين الأفراد والمجتمعات البشرية على وجه التفصيل.

ب) - العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وعلم الاقتصاد:

- **علم الاقتصاد**: (**الاقتصاد التحليلي**) هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد الاقتصادية على الحاجات والرغبات الإنسانية وذلك بقصد مساعدة الأفراد والمجتمع على الاختيار بين البدائل المتعددة بغرض تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن.

- وينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما:

1- الاقتصاد الكلي: وهو الذي يهتم بدراسة مشاكل الاقتصاد ككل، حيث يقوم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة على أنها وحدة واحدة مكونة للاقتصاد القومي، ومن مباحث هذا القسم: تحديد مستوى الدخل القومي، الإنتاج القومي، الاستهلاك القومي، متوسط مستوى الأسعار، مستوى التوظيف والتشغيل، الإنفاق الحكومي.

2- الاقتصاد الجزئي: وهو الذي يهتم بدراسة مشاكل الوحدات الاقتصادية الفردية كالفرد والعائلة والمؤسسة.. الخ. وكذا دراسة الأشكال المختلفة للسوق وكيفية تحديد الأسعار فيه، ومن مباحث هذا القسم: نظرية العرض والطلب، ونظرية الإنتاج والتكاليف، ونظرية سلوك المستهلك، وتوازن السوق واستقراريه التوازن.

- ومن أوجه الفروق بين علم الاقتصاد أو ما يسمى بالاقتصاد التحليلي، والنظام الاقتصادي ما يلي:

1- **النظام الاقتصادى** لا يقوم على تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها، أما **علم الاقتصاد** فهو قائم على دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداثها على أساس الاستقراء والملاحظة والاستنتاج العلمي.

2- **النظام الاقتصادى** يتأثر بعوامل غير اقتصادية لتأثره بمفهوم العدالة الاجتماعية، إذ لكل نظام فكرته المستقلة عن العدالة التي يحكم من خلالها على ما يجري في الحياة. أما **علم الاقتصاد** فلا يتأثر بفكرة العدالة لأنها ليست فكرة قابلة للقياس بالأساليب المادية.

3- **النظام الاقتصادى** تتفاوت فيه المجتمعات والحضارات تبعاً لمبادئها التي تؤمن بها، أما علم الاقتصاد فيوجد فيه تفاوت إلا أنه أقل من التفاوت بين الأنظمة الاقتصادية، وذلك لأنه متعلق بالظواهر الاقتصادية (كالعرض والطلب والتكاليف والإنتاج والتوازن.. الخ) والتي لا تختلف بين مجتمع وآخر وإنما الذي يختلف كيفية معالجة هذه الظواهر فيما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع وهذا التفاوت في **علم الاقتصاد** مرتبط بالعقائد والمبادئ التي تؤمن بها المجتمعات.